المصدر: الاهرام
التاريخ : ١ فبراير ٢٠٠٣

عدالة العولمة..

زيديللو. إنه من مواليد نهاية عام ١٩٥١ تعلم من والديه أن التعليم هو أقصر الطرق للحصول على مستقبل أفضل.. درس الاقتصاد واكتسب خبرات مهمة من جامعات في المكسيك وخارجها، بالإضافة إلى خبرات عمله في بنك المكسيك المركزى وبعض الوزارات حتى أصبح وزيرا للتعليم عام ١٩٩٢.. أى تولى الوزارة برغم أن عمره لم يتجاوز وقتها واحدا وأربعين عاما، وفي عام ١٩٩٤ رشحه الحزب الذى انتمى إليه لمدة ٢٠ عاما في انتخابات الرئاسة، ونجح واصبح رئيسا للمكسيك في ديسمبر ١٩٩٤، أى أن عمره لم يتجاوز ثلاثة واربعين عاما، وجاء ارنستو زيديللو بفكر جديد وسياسة جديدة.. تقوم على مقولة مشهورة له، وهى: «لابد للرجال والنساء الذين آل إليهم ارث هذا الكوكب أن يعملوا معا، وبروح من التسامح والتضامن. إن تبادل الآراء والسلع هو أحد المقومات الأساسية لحياتنا.. والتعاون وليس المواجهة هو العنصر الرئيسى لمواجهة التحديات الحالية.

سعيد عبدالخالق

وإذا نظرنا إلى حالنا.. سوف نكتشف حاجتنا الشديدة إلى هذه المقولة، وإلى هذا الفكر الجديد، المهم. تحت هذه المقولة، خاضت المكسيك معركة اقتصادية شرسة خلال الأزمة الاقتصادية التي كادت تعصف بالبلاد، وتهز ثقة المواطن المكسيكى فى غد أفضل، وبدأ ارنستو زيد يللو علاج الأزمة بالحوار.. الحوار القائم على الشفافية والمصداقية.. صارح الشعب بالأسباب الحقيقية للمرض، وراح يبحث عن العلاج!

وضمن الرئيس المكسيكى بذلك تكاتف الشعب معه في المعركة الاقتصادية، وتحمله خلال مرحلة العلاج.. مرارة الدواء التى تفزع أى مريض يتناوله.. ولكن الثقة فى كفاءة البرامج والمصداقية فى ترجمة المشكلات، والاستماع إلى الرأى الآخر.. سهلت على الشعب المكسيكى تحمل مرارة الدواء، ووطأة العلاج القاسى، وهاهى المكسيك الآن.. استطاعت زيادة حصتها التسويقية فى خريطة التجارة العالمية فضلا عن تحسن مستوى معيشة المواطن.

وتحدث أرنستو زيديللو أمام المؤتمر الرابع للتنمية عن روشتة العلاج التى أخرجت المكسيك من أزمتها الاقتصادية، وفى حقيقة الأمر لم تكن هناك روشتة واحدة بل روشتان الأولى فوق المنضدة وهى التى يعلمها الاقتصاديون.. والأخرى تحت المنضدة، وهى التى يعلمها الساسة.. وكلمة السر النافتا.

فقد انضمت المكسيك إلى تكتل «النافتا» الذى فتح لها الأبواب للمرور قدما نحو تحقيق برنامج الاصلاح ونمو الصادرات وارتفاع مستوى الفرد.

وهنا.. تعالوا نحاور أنفسنا، ونتساءل عن الاستفادة والتحولات الإيجابية غير المتوقعة فى أداء الاقتصاد المصرى خلال الفترة القادمة.. أى بعد تنفيذ اتفاق المشاركة المصرية - الأوروبية، واتفاق المنطقة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية؟!

إننا نتمنى اهتمام القوتين الاقتصاديتين العظميين بالشباب، وتقديم البرامج المحددة التى تمتص البطالة الحالية فى سوق العمل المصرية، واقصد البطالة بجميع الأعمار، وليس الشباب فقط! نريد فكرا جديدا يساعد على زيادة دخل المواطن المصرى بصرف النظر عن سنة التخرج، أو عمره، أو نوعه! لأن المجتمع خلية متكاملة.. يتطلب الرعاية وعلاج المشكلات.

إننا نتمنى من هاتين القوتين الاقتصاديتين العظميين، الأخذ بيد الجنيه المصرى حتى لا يفقد المواطن المصرى الأمل في الوجه الآخر لعملة العولمة، وهو العدالة.

والعدالة من المجتمع الدولى.. قد تبدأ بالتحليل الجدى لموارد المنح الدولية التى تحصل عليها مصر.. وأن تتعاون الدول المانحة فى وضع أولويات لجدوى الاستخدامات وتقويمها من خلال تقويم البدائل المتاحة، وإعادة ترتيب أولويات الاستخدامات. وهذا يهدف فى النهاية إلى تحقيق مكانة تنافسية أفضل للمنتجات والخدمات المصرية التى نصدرها للسوق العالمية.

يا سادة.. ان تجارب الدول التى خرجت من أزماتها الاقتصادية تؤكد أهمية الإنسان.. إنه جوهر عمليات الاصلاح فى هذه الدول، ولم تتجه دولة ذات تجربة اقتصادية واعدة إلى شطب شريحة من المجتمع تحت ستار السن، ولم تنشر إعلانات توظيف تشترط سن معينة، إننا فى عصر الجودة قبل السن..

ياسادة.. العالم حولنا يتقدم بأسرع مما نتوقع..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مؤتمرات تحت مسميات مختلفة تتناول العدالة والعولمة.. نسمع عن عقدها هناك، وهنا!.. يتحدثون عن ضرورة تعبئة الموارد المالية، وزيادة استخدامها، وتأمين الأوضاع الاقتصادية الوطنية والدولية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، ومن بينها الأهداف التي جاءت في إعلان الألفية للقضاء على الفقر، وتحسين الأوضاع الاجتماعية، ورفع مستويات المعيشة، وحماية البيئة!! وأصبح العالم مع بداية هذا القرن يتحرك نحو تحقيق هذه الأهداف حتى يصبح القرن الحادي والعشرون هو قرن التنمية للجميع! ولكن تحقيق هذه الأهداف.. لن يحدث بدون اقامة مشاركة بين البلدان المتقدمة النمو، وبين البلدان النامية! ولم يعد هناك دولة قادرة بمفردها على تحقيق هذه الأهداف.

وهذا يستلزم سياسات جديدة.. وفكرا جديدا يتناسب مع المناخ العام في ظل عصر العدالة والعولمة.. ويستندان على أساليب إدارية رشيدة، وعادلة تقوم على سيادة القانون. وهذا هو العالم الآن من حولنا! ولذلك بدأت دول عديدة تخرج من كبوتها الاقتصادية، وتتجاوز الأزمات التي عصفت بها في الماضي القريب، وذلك هذا وذاك على تعبئة الموارد المحلية، وجذب التدفقات الدولية وتشجيع التجارة العالمية باعتبارها أحد محركات التنمية، وزيادة التعاون الدولي والتقني لأغراض التنمية، وتخفيف عبء الديون الخارجية وتحسين الأنظمة التجارية والمالية والنقدية.

والسؤال: أين نحن من كل هذا؟!

ثم.. إن الطفرات الاقتصادية في حياة الشعوب تتطلب ضرورة تحسين مستويات الانتاج وجودته، وزيادة الدخول وحسن توزيعها بأسلوب عادل، وحماية حقوق العمال والبيئة، وتمكين المرأة وحماية حقوقها في المجتمع.. مع الأخذ في الاعتبار أن مكافحة الفساد تأتي في مرتبة متقدمة ضمن أولويات تحقيق التنمية. ولايمكن أن نكافح الفساد، ونتجاهل الاعتبارات الأخرى، ولايمكن أن نأخذ بالاعتبارات الأخرى، ونتجاهل مكافحة الفساد. فقد أصبحت التنمية في حاجة إلى هذه «الحزمة» من الأهداف أو الاعتبارات! خاصة أن الفساد أصبح يشكل عائقا خطيرا أمام تعبئة الموارد وتوزيعها بشكل فعال وعادل. كما أن الفساد يقف عائقا أمام الجهود التي تبذلها الحكومات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية!

ولعلنا نتذكر المؤتمر الرابع للتنمية العالمية الذي استضافته مصر تحت شعار العولمة والعدالة، ونظمه منتدى التنمية العالمي بالتعاون مع منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، وافتتحته السيدة سوزان مبارك حرم رئيس الجمهورية.. وتحدثت في جلسة الافتتاح، ودعت المشاركين إلى بحث السبل اللازمة لإثراء حوار العولمة العادلة التي استعصى تحقيقها بعدالة على أكثر الدول نجاحا في تجارب التنمية، كما دعت السيدة سوزان مبارك إلى ضرورة الاستفادة من التجارب والنماذج الناجحة في دول العالم التي نجحت في تخفيف حدة الفقر، ورفع مؤشرات التنمية البشرية إلى مستويات تقارب الدول المتقدمة!

إذن.. لم يعد الاستفادة من تجارب الدول الأخرى عيبا أو قصورا، ولم تعد الإستفادة من تجارب الدول الأخرى ينتقص من السيادة الوطنية أو يمس استقلال البلاد. ولقد أصبح ضرورة في عصر العولمة.

وقد تحدثنا في مقالات سابقة عن تجارب دول أخرى سبقتنا في الخروج من أزماتها الاقتصادية عندما مدت يدها إلى العالم بشفافية ومصداقية، وتحدثنا عن واقع دول أخرى.. واقع بعيد عن القلق والاضطراب برغم طبول الحرب التي نسمع صداها الآن، وحدث هذا لأن التعامل بين حكومات هذه الدول وبين مواطنيها يقوم على الشفافية والمصداقية. وهناك مثال جديد.. شارك صاحبه في اجتماعات المؤتمر الرابع للتنمية العالمية.. إن أرنستو زيد يللو الرئيس السابق لدولة المكسيك، الذي تحدث خلال المؤتمر عن تجربة بلاده خلال الأزمة الاقتصادية الحادة التي شهدتها المكسيك عام ١٩٩٤، وتناول في حديثه كيفية تحويل المؤثرات السلبية إلى عوامل إيجابية. ولا أدري.. هل لفت حديث رئيس المكسيك السابق الأنظار إليه برغم أهميته القصوى؟!

وقبل استعراض أهم ملامح التنمية في المكسيك.. نتحدث أولا عن ملامح شخصية أرنستو الكيف قبل الكم! والخبرة هي الطريق الوحيد للوصول إلى الجودة والكيف! ولا يعقل إلغاء الخبرات التي تمثل عقل وفكر وثروة مصر.. ولا يعقل ضياع هذه القيمة الغنية! إن الأزمات تزداد بفعل خلخلة نسيج المجتمع، الأمر الذي يحتاج إلى وقت وتكلفة مرتفعة للعلاج.. إذا أردنا العلاج!

ومايحدث في بعض المواقع يسير في الاتجاه المضاد، مثلا إحدى الوزارات التي تحولت إلى قطاع داخل وزارة كبرى.. شهدت عملية تخلص من كوادر فنية على مستوى دولي من المعرفة والدراية!

واستند أصحاب هذا الاتجاه إلى سلبيات العولمة التي تقوم على عدم العدالة، وياليتهم حضروا المؤتمر الرابع للتنمية، واستمعوا إلى كلمة السيدة سوزان مبارك التي ركزت فيها على «عدالة العولمة».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية